مركز البحوث والدراسات السودانية

مركز البحوث والدراسات الإفريقية

مؤتمر علاقات السودان بدول الجوار

رؤية مستقبلية

A112527

جامعة إفريقيا العالمية
مركز البحوث والدراسات الإفريقية

جامعة الزعيم الأزهري
مركز البحوث والدراسات السودانية

هذه الرسالة تعتبر ملكية

مؤتمر علاقات السودان بدول الجوار

" رؤية مستقبلية "

الأوراق العلمية

أكتوبر 2011م

تقديم :

لقد ظلت المتغيرات الدولية تتحكم في علاقات السودان الخارجية في العقود الماضية بصورة واضحة . وقد حمل كل عقد جديد متغيرات جديدة أقتضت إعادة هندسة علاقات السودان بدول الجوار بدرجات متفاوتة . ففي أوائل الثمانينات شهد العالم بداية سياسات إعادة البناء في الاتحاد السوفيتي فيما عرف حينها بالبروستريكا وقد ألقى هذا الإجراء بظلال واسعة علي العلاقات الخارجية للدول صغيرها وكبيرها ، حيث تحول العالم من نظام القطبية الثنائية الي عالم القطب الواحد ، وتحولت سياسة الترويض من العصا والجزرة الي سياسة العصا الغليظة .

وفي العقد الأخير من القرن العشرين شهد العالم بروز العولمة الاقتصادية والسياسية والثقافية ، وتسارعت ثورة الاتصالات ، وبرزت مفاهيم حقوق الإنسان والحوكمة والحكم الرشيد. حيث نعت الدول المتقدمة علي الدول النامية عجزها عن استخراج موارد بلادها ، وحرمان شعوبها من الحياة الكريمة والرفاه ، وأسست علي ذلك حق هذه الشعوب في استقدام القدرات والآليات والمفاهيم الغربية لتلافي الحروب والمجاعات والأوبئة والتخلف ، وأتخذت ذلك زريعة للتدخل في شئون الدول الداخلية ، وتناقص مفهوم سيادة الدول القومية . وقد تعرض السودان خاصة ، للحصار الاقتصادي والعسكري وضرب المصانع مثل مصنع الشفاء مما ألان قناعته في إعادة ترتيب علاقته بدول الجوار .

أما في العقد الأول من الألفية الثالثة فقد فاجأ الغرب العالم العربي والإسلامي وغيره من البلدان ، بمفهوم محاربة الإرهاب ترتيبا علي أحداث الحادي عشر من سبتمبر التي أدت الي أنهيار برجيّ التجارة وما تعرضت له الولايات المتحدة من أحداث هزت الأمن والسلم العالميين ، وبالفعل قاد سادة العالم الجدد حرب هوادة بها علي أفغانستان والعراق وأدخلت بقية عواصم العالم في نفق الرعب وقفص الاتهام ، وقد كان للسودان نصيب من الإجراءات المتشددة ومحاولات الاحاطة والتركيع، وقد أقتضى ذلك تعديل في سياسة السودان الخارجية خاصة فيما يلي محاربة الإرهاب.

ويشهد العقد الذي بين يدينا 2010 – 2020م العديد من المؤثرات العالمية مثل الثورات العربية وتنـــامي القدرات الصينية الروسية بالاضافة لانفصال جنوب السودان عن شماله والأزمة الاقتصادية، وبالطبع فإن ذلك يقتضي إعادة صياغة علاقات السودان الخارجية بدول الجوار خاصة، وقد أرتفعت أقدار دول للتأثير علي واقع السودان الداخلي ، وأنخفضت أقدار أخرى . ففي شمال السودان أدت الثورة في ليبيا ومصر لتخفيض المنـــاخ العدائي الذي كان سائداً في أوائل الألفية الثالثة ، إذ من المرجح أن تتأخر هذه البلدان في إعادة بناء علاقاتهـــا الخارجية بعد هذه الثورات الى ثلاث أو أربع سنوات قادمة . أما أنفصال الجنوب فقد أوجد دولة حجبت ثلاث دول كانت تجاور السودان ، ومن المؤكد أن تأثير قيام الدولة الجديدة علي الاقتصاد والســـلام والتنميـــة فـــي السودان سيكون جامعاً لما كان ينتظر من الدول المحجوبة خيراً أو شراً . ولاشك أن ذلك يتطلب جهداً عظيماً لإدارة العلاقات مع دولة الجنوب الوليدة ببراعة تجنب البلاد مخاطر الاحتراب وتقرب فوائد المصالحة والاتفاق .

أما العلاقات السودانية الأثيوبية فقد زادت أهميتها في ضوء تناقص تأثير دول الشمال الافريقـــي ، فأثوبيبا اليوم هي الاكثر وجوداً بشريا وعسكرياً في السودان ، وهي الأقدر علي الوساطة بين السودان ودولـــة الجنوب الوليدة . لقد أوجدت الظروف الجديدة واقعاً جيوسياسا يتطلب إعادة تقييم أوزان العلاقـــات الخارجيـــة لمعرفة مدى التأثير المتبادل والمحتمل .

ومما لا شك فيه أن علاقات السودانية الخارجية ذات تأثير عميق علي سياسته الداخلية وأمنه ومعاشه . فالمأزومية التي يعاني منها السودان في الجوانب الحياتية ما هي إلا أنعكاس لعدم أستقرار علاقاته الخارجية ، الأمر الذي يحتاج الي إعادة ترتيب وبرمجة ، أهمها نقل القرار الخارجي الســـوداني مـــن مســـتوى الحـــزب والحكومة الي مستوى الدولة ، وقيام مجلس للعلاقات الخارجية يتولى التخطيط للقرار الخارجي تشـــارك فيـــه مؤسسة الرئاسة والحزب والاحزاب القومية ووزارة العلاقات الخارجية بجانب الصفوة المتخصصة ومراكـــز الابحاث المعتمدة والتي لابد أن يستأنس بناتج مردود حركتها البحثية .

لأجل هذا كان لابد من قيام هذا المؤتمر الذي سعى لمشاركة المتخصصين في العلاقات الخارجيـــة من الحزب الحاكم والاحزاب القومية ، وها هم قد تقدموا بهذه الأوراق التي بين يدي القراء بتنوع يغطي كل دول الجوار وكل قضايا العلاقات الخارجية : الثقافية والاقتصادية والأمنية والسياسية.

ونأمل أن تأتي مخرجات المؤتمر وتوصياته لبنة أولى وبنية تأسيسية لاستراتيجية الســـودان الخارجيـــة تجـــاه إفريقيا للعقد القادم .

أ.د. عبد الرحمن أحمد عثمان

عميد مركز البحوث والدراسات الافريقية

العلاقات السودانية الليبية وتحديات المستقبل

إعداد: د. أميرة علي أحمد همت*

المستخلص:-

تتناول هذه الورقة العلاقات السودانية مع الجماهيرية العربية الليبية، كإحدى الدول العربية المجاورة والمؤثرة في جوارها مع السودان.

وتتبع أهمية هذه العلاقات من الدور الذي ظلت تلعبه الجماهيرية الليبية في الشأن السوداني منذ الإستقلال، خاصة وأن ليبيا اليوم تمر بمتغيرات كبيرة تمثلت في سقوط نظام العقيد القذافي وصعود قوى ثوار 17 فبراير إلى سدة الحكم في ظل تأييد عربي ودولي كثيف، ومشاركة عسكرية من قبل حلف الناتو وعدد من الدول العربية، هذا التطور أفرز وضعاً جديداً في حدود السودان الشمالية، والتي شهدت تغيراً آخر بزوال نظام حسني مبارك في مصر، الشيء الذي يحتم على السودان أن يتجه إلى وضع أسس جديدة لإستراتيجية تعامله مع هذه المتغيرات، وكيفية توجيهها لمصلحة تأسيس علاقات جديدة تقوم على حسن الجوار والتعاون والنظر في مشروعات التكامل التي ظلت حلماً يراود الأنظمة في البلدين فيما مضى من تاريخ.

ومن جانب آخر فإن انفصال الجنوب السوداني وتشكله في دولة حديثة يعتبر عاملاً مهماً أفرز وضعاً جديداً في السودان الأمر الذي يتطلب إعادة صياغة الأسس التي تقوم عليها إستراتيجية العلاقات مع دول الجوار، فالسودان أضحى أكثر تجانساً من حيث سكانه وثقافاته، الشيء الذي يمكنه من تطوير رؤية تكاملية مع جواره الشمالي (مصر وليبيا)، تسهم في تحقيق التنمية، بالاستفادة من الموارد المتوفرة والفرص الاستثمارية في الأراضي السودانية عبر فوائض الأموال الليبية والخبرات المصرية.

وبالنظر إلى العلاقات السودانية الليبية في فترة حكم معمر القذافي نجد أنها علاقات اتسمت بنوع من التأرجح والغموض، فالقذافي ظل هو الداعم والراعي الأول لأغلب حركات التمرد السودانية من الحركة الشعبية لتحرير السودان بقيادة جون قرنق، وحتى حركة العدل والمساواة بقيادة خليل إبراهيم، كما أنه ظل يدعم المعارضة السياسية لكل أنظمة الحكم التي

* أستاذ مساعد كلية العلوم السياسية والدراسات الإستراتيجية جامعة الزعيم الأزهري

تعاقبت على السودان، ومن جانب آخر فهو مهتم بتحقيق السلام في السودان ويقدم الدعم الاقتصادي ويقيم المشروعات فيه، هذا الوضع الغامض أدى إلى تغييب وضوح إستراتيجية العلاقة بين البلدين، حيث اعتمد السودان على التعامل مع شخصية العقيد غير المستقرة وسعت كل الأنظمة إلى كسب رضاءه دون أن يستطيع السودان توجيه الدور الليبي لما فيه نفع الشعبين، وفي ظل التطورات الأخيرة يتوقع أن تشهد العلاقات السودانية الليبية مزيداً من التقارب والتعاون خاصة بعد أن بادرت الحكومة السودانية بدعم الثوار عسكرياً وسياسياً حتى وصولهم للسلطة.

تقوم هذه الورقة على فرضية أساسية هي أن السياسة الخارجية الليبية على عهد العقيد معمر القذافي كانت سياسة غامضة ومتقلبة تجاه السودان، وتتناول الورقة أهمية العمل المشترك والتعاون مع دول الجوار السوداني في تحقيق الأمن والاستقرار، وذلك لعدم وجود حدود طبيعية تفصل بين السودان وجواره في المحيطين الأفريقي والعربي عد المملكة العربية السعودية.

وتجيء أهمية هذه الورقة من أهمية المرحلة الحالية التي تجري فيها جملة مر المتغيرات في المنطقة، وحاجة السودان إلى المبادأة في التخطيط لوضع تصورات لعلاقاته مع دول جواره.

تلجأ الورقة لاستخدام المنهج التاريخي معتمدة في ذلك على الحقائق التاريخية، وفي إطار التحليل والوصف تقدم رؤيتها لبناء إستراتيجية لعلاقات سودانية ليبية قائمة على تبادل المصالح والتعاون في كل المجالات.

وتخلص الورقة لنتائج يمكن الاعتماد عليها في وضع سياسة وإستراتيجية واضحة، مبنية على المصالح المتبادلة في التعامل مع الجماهيرية الليبية، عبر تحديد أهم المجالات التي يمكن للطرفين أن يتعاونا فيها بما يخدم حق شعبي البلدين في الحياة الكريمة.

وتتناول الورقة المحاور التالية:-

- السودان والجوار الليبي.
- خلفية تاريخية عن العلاقات السودانية الليبية في عهد العقيد القذافي.
- القذافي وملف دارفور.
- المعوقات والتحديات المستقبلية لعلاقات البلدين.
- الوضع الليبي بعد الثورة.
- مستقبل العلاقات السودانية الليبية وآفاق التعاون.

السودان والجوار الليبي

ارتبط السودان بعوامل عدة مع الجماهيرية العربية الليبية، أبرزها التقارب الجغرافي والتاريخ المشترك والتواصل الاجتماعي والثقافي، فضلاً عن التواصل الاقتصادي الذي يربط بين البلدين، والذي جعل من الدولتين وجارتهم مصر كتله إستراتيجية واحدة. هذه العوامل مهدت لعلاقات متماسكة بين الدولتين في كافة المجالات. وقبل الخوض في تحديد مسار لهذه العلاقات في المستقبل يضمن استقرار ويراعي مصالح الدولتين يجب أن نعرف الجماهيرية العربية الليبية، من حيث السكان والموقع، لنستصحب هذه البيانات في وضع خطة السودان المستقبلية في العلاقة مع ليبيا.

الموقع :

تقع ليبيا بين خطي طول 9 و25شرقاً، وخطي عرض 45و18، و33شمالاً، وتبلغ مساحة الجماهيرية الكلية 1.775.500 كلم٢ وتطل على البحر الأبيض المتوسط، وتتنوع أراضيها ما بين السهلية والجبلية (جبال أطلس والجبل الأخضر)، وتوجد بها أحواض منخفضة أشهرها حوض فزان، إلى جانب الصحراء التي تغطي مساحات واسعة من البلاد

المناخ :

تتميز الجماهيرية الليبية بمناخ شديد الحرارة وشديد الرطوبة،وتتدرج بها ثلاثة مناخات هي:-

- المناخ الساحلي.
- المناخ شبه الصحراوي.
- المناخ الصحراوي، في معظم أجزئها.

السكان:

تعتبر ليبيا أقل دول الشمال الأفريقي من حيث السكان، ويبلغ عدد سكانها حوالي 6.400.000 نسمة يتركز غالبيتهم في الإقليم الساحلي.

الإنتاج الاقتصادي:

تغطي الصحراء مساحة واسعة من البلاد الأمر الذي قلل من الأراضي الصالحة للزراعة لعدم ملائمة التربة، وبها كميات من الثروة الحيوانية والمعدنية إذ تعتمد على عائدات البترول بصورة أساسية والذي يبلغ إنتاجه حوالي 5 مليون برميل يومياً، وتقوم بتصديره للدول الأوربية

وغيرها الأمر الذي زاد من الدخل القومي الليبي، وساعد في وضع أساس لبنية اقتصادية كبرى، وحقق نقلة في مجال الاقتصاد وجلب العملات الصعبة. ويبلغ إنتاج الغاز 18 مليون متر مكعب سنوياً، وبها العديد من الصناعات، التقليدية مثل دبغ الجلود، صوف، جلود وسجاد،وصناعات تعتمد على المحاصيل حفظ الخضروات،زيت الزيتون، منتجات البلح، والصناعات المرتبطة بالبتروكيماويات وخام البترول.

كما نهضت ليبيا عمرانياً وتعليمياً وأصبحت دولة ذات ثقل في المحيط الأفريقي سياسياً واقتصادياً.

التعليم العالي بليبيا :

توجد بالجماهيرية حوالي 13 جامعة و13 معهد ومركز دراسات،وتقدم المنح الدراسية لعدد من طلاب الدول الأفريقية. وحظي السودان بالعديد من هذه المنح في أوقات العلاقات الجيدة بين البلدين، كما لديها العديد من الطلاب في الدول العربية بل والأوربية خاصة بعد أن توجه القذافي بالدعوة لكل الشباب الليبي بالاتجاه غرباً للدراسة والعيش وتعلم اللغات والاختلاط مع الغرب.

خلفية تاريخية عن العلاقات السودانية مع القذافي :

العلاقات السودانية الليبية ذات جذور قديمه، إلا إنها تأثرت بشكل كبير بفكر العقيد القذافي، وذلك لتزامن انقلاب الملازم (حينها) معمر القذافي في ليبيا مع انقلاب نميري في السودان في 1969م، ولخصوصية تاريخ الانقلابين الذين أعقبا حرب النكسة المصرية 1967م وتزامناً مع ثورة جمال عبد الناصر في مصر، ففي السنوات الأولى كانت دوافع الإتحاد قوية بين القادة الثلاث، وبدأت العلاقات مع مصر أولاً عندما أبدى جعفر نميري رغبته في مد أواصر العلاقة معها بمجرد وصوله للسلطة، فاستجاب لاجتماع القاهرة ديسمبر 1969م بحضور الرئيس الليبي معمر القذافي، والزعيم العربي جمال عبد الناصر، وطرح الرئيس الليبي شعار الوحدة العربية كمطلب عاجل بين الأنظمة الثلاثة إلا أن السودان تحفظ للأسباب التالية:-

- التنسيق بين الأقطار الثلاثة.
- وضع صيغة للتكامل.
- تعزيز ناتج التكامل عبر حشد التأييد الجماهيري.

- أن تضع الجماهير الدستور بالشكل الذي يحقق رغباتهم.

وأعقب اجتماع القاهرة اجتماعات طرابلس وبنغازي، وانضم الرئيس السوري حافظ الأسد فتبلور ميثاق طرابلس كمنهاج للتكامل الاقتصادي والتنسيق السياسي بين الدول الموقعة عليه (سوريا، مصر، السودان، ليبيا).

وفي أكتوبر عام 1970 شهدت القاهرة اجتماع رباعي طرح فيه معمر القذافي شكلاً متقدماً لميثاق طرابلس واتفق كل من الأسد والقذافي والسادات الذي كان قد حل محل عبد الناصر بعد رحيله في سبتمبر من نفس العام، على إعلان إتحاد الجمهوريات العربية الثلاث، وكان موقف السودان رافض للوحدة في ذلك الوقت داعيا للتكامل وذلك للاتي :-

كان الرئيس السوداني حينها يرى أن الوحدة هدف إستراتيجي للسودان ولكن عبر عدة مراحل هي :-

- اكتمال الوحدة الوطنية.
- مرحلة البناء الاقتصاد.
- مرحلة بناء تنظيم سياسي قادر على طرح الوحدة القومية.
- توعية الشعب وتعبئته للالتفاف حول التكامل.
- وأخيرا مرحلة اكتمال الإرادة الشعبية، لتحمل تبعات ونتائج الوحدة وكان النميري بذلك يخشى على الوحدة من الإجهاض إذا لم تمر بتلك المراحل التي تضمن لها الديمومة. وظلت العلاقات طيبة بين البلدين حتى 1976م.

- 1976 م وقع السودان على إتفاقية تلزم بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأفريقية، وبناءً على ذلك انزل السودان طائرات ليبية كانت في طريقها لدعم أوغندا التي كانت تخوض حرب مع تنزانيا، وأمر النميري بإعادة الطائرات إلى ليبيا فاعتبر القذافي هذا التصرف خيانة لليبيا. واحتضن المعارضة السودانية التي كانت تسمى قوى الجبهة الوطنية (حزب الأمة، الاتحادي الديمقراطي، الأخوان المسلمين) ودعمها للانقلاب على النظام في السودان فيما عرف بغزو المرتزقة 1976م، وكرد فعل لذلك قام النظام السوداني بتبني مساعدة الجبهة الوطنية لإنقاذ ليبيا، فقام القذافي بقصف الإذاعة السودانية 1984م، وأعلن دعمه للحركة الشعبية لتحرير السودان بقيادة الدكتور جون قرنق.

- الفترة بين 1986 -1989م شهدت هدوء نسبي في العلاقات مع تولى الأمة والاتحادي الديمقراطي مقاليد السلطة في السودان إذ كانوا يحفظون للنظام الليبي وقفته معهم عام 1976م ودعمه لهم. فضلاً عن ما ظل يردد دائماً عن العلاقات الجيدة بين قادة حزب الأمة وبيت الأنصار والعقيد القذافي.

- في بداية عمر الإنقاذ شهدت العلاقة مع ليبيا تحسناً ملموساً حتى رفعت الإنقاذ الشعارات الإسلامية الأمر الذي جعل ليبيا تتراجع في علاقتها مع الإنقاذ رغم عدم فاعلية الحركات الإسلامية في ليبيا مقارنة مع دول الشمال الأفريقي.

الاستثمارات و المشاريع الخدمية الليبية في السودان :-

أولاً: المشاريع الخدمية :

- طريق العقيد معمر القذافي الذي يربط بين الخرطوم والعيلفون بطول 41 كيلومتر وتكلفة 25مليون دولار

- مدينة القذافي الجامعية للطلاب برومي البكري بالولاية الشمالية

- قاعة محاضرات بجامعة الخرطوم. إلى جانب عدد من المدارس بالولايات الجنوبية آن ذاك والتي أصبحت ضمن دولة جنوب السودان (مدرسة الجماهيرية بملكال وجوبا وحجر أساس لمدرسة بواو).

ثانياً **المشاريع الاستثمارية:-**

- برج الفاتح على مساحه تقدر 45,000 كلم٢ وبتكلفة 18مليون دولار

- ثلاثمائة مزرعة بمشروع سندس الزراعي بمساحة تبلغ 3 آلاف فدان.

- اتفاقية للاستثمار الزراعي بالقولد بالولاية الشمالية عام 1997م بمساحة 200,000 فدان.

- إتفاق للاستثمار الزراعي بمشروع وادي النقع بالولاية الشمالية بمساحة 100,000فدان.

- إلى جانب عدد من المشروعات الأخرى في المجالين الخدمي والاستثمار بقيمة قدرها 15,994,000 دولار.

القذافي وملف دارفور

كان للحدود المفتوحة الدور الرئيسي في هجرة أعداد كبيرة من أبناء دارفور إلى ليبيا حيث توافر فرص العمل. وانضم عدد منهم للجهاز السياسي المسمى اللجان الشعبية الثورية، وعقد القذافي قمة سرت للشأن الدارفوري في أكتوبر 2000م وعندما بدأ تدويل قضية دارفور سعى القذافي ليلعب دوراً في حل الأزمة وقد يعود ذلك كما يرى الكثير من المحللين لتأثره بشخصية الزعيم جمال عبد الناصر، حيث سعى القذافي دوماً للعب دور مؤثر في القضايا الإقليمية. هذا فضلا عن العوامل التي تجعل من الصعب على ليبيا تجاهل ما يحدث في السودان وهذه العوامل متمثلة في :-

1- التداخل القبلي الكثيف بين السودان وليبيا وتشاد الطرف الثالث الذي أثر في علاقة البلدين،

2- التداخل في المصالح، فهناك الآلاف من أبناء دارفور يعملون في ليبيا، وعدد كبير منهم ينتمي لقبيلة خليل إبراهيم زعيم حركة العدل والمساواة وعدد من قادته.

3- تمثل كل من تشاد والسودان عمق حيوي لأمن ليبيا الوطني، خاصة وان القذافي لم ينس انتصار تشاد عليه في قطاع (أوزو) في عهد الرئيس حسين هبري عسكرياً، ودبلوماسياً بقرار محكمة العدل الدولية عام 1994م.

4- كل هذه العوامل متداخلة مع طبيعة شخصية العقيد القذافي جعلت من الصعب أن تقف ليبيا موقف المتفرج من الأحداث في دارفور.

فعقدت ليبيا ملتقى في عام 2004م ضم الحركات الدارفورية، ومن هذا الملتقى بدأ الدعم للحركات بالتعاون والتنسيق مع تشاد، ثم عقد ملتقى طرابلس 2006م، ثم سرت الثانية أبريل 2007م.

- بعد ذلك كتوصية لقمه عربية تحول ملف دارفور إلى الدوحة الأمر الذي أزعج القذافي، وأثر في العلاقات السودانية الليبية، فسعى لاحتضان الحركات المسلحة الدارفورية وسنحت له الفرصة بعد أن أعلنت الخرطوم اتهام خليل إبراهيم وحركته (العدل والمساواة) بأحداث أمدرمان في مايو 2008م، ومحاولة خليل اللجوء لمصر حيث عملت الدبلوماسية السودانية على إقناع مصر بطرد خليل وكانت تشاد قد وقعت مع السودان المصالحة في الطائف برعاية سعودية، فلجأ خليل إلى ليبيا واحتضنه القذافي. ورغم المطالبة بان لا تكون ليبيا مقرا لخليل إلا أن القذافي

تمسك به مما سارع بالأحداث فأعلن السودان إغلاق الحدود مع ليبيا في 2010/6/30م بهدف إعادة تنظيم وانتشار قوات شرطة الحدود والمرور والجمارك، وفي حقيقة الأمر لا توجد قوات تنتشر على طول الحدود إنما هناك نقاط تفتيش للمراقبة فقط. وفتحت الحدود بطلب من دول أفريقية لإجلاء رعاياها بعد قيام الثورة الليبية.

المعوقات والتحديات في مستقبل البلدين:

ليبيا:-

4- أزمة التنمية الاقتصادية:-

رغم الموارد والإمكانيات التي تتمتع بها الجماهيرية ورغم الفوائض المالية الضخمة إلا أن انعكاس ذلك على عملية التنمية الاقتصادية لم يكن بالصورة المطلوبة والمتوقعة، فمن أجل تحويل ليبيا للاشتراكية حسب الكتاب الأخضر صدرت مجموعة من الإجراءات والقوانين الاقتصادية نتج عنها إلغاء دور القطاع الخاص في المجال الاقتصادي، وتم حظر جميع أنواع النشاطات الخاصة فلم يعد مسموح للأطباء بممارسة المهنة في عيادات خاصة وأصبح المحامين موظفين بأمانة العدل مما أدى لتضخم الجهاز الحكومي والقضاء على الطبقة الرأسمالية الناشئة، ولكن نتيجة للصعوبات الاقتصادية أدخلت تعديلات أعادت الروح للنشاط الاقتصادي الخاص عام 1989م إلا أن العقوبات الدولية والحصار المفروض على ليبيا لم يدع القطاع يسهم بالصورة المطلوبة في التنمية حتى بعد رفع العقوبات.

5- أزمة المؤسسات والممارسة السياسية:-

فليبيا لا توجد بها مؤسسات سياسية واضحة ونظامها أقرب للنظام القبلي التقليدي، والموجود فيها إسمي، وذلك قد يعود لهيمنة العقيد القذافي على الأوضاع السياسية بصورة عامة.

6- المعوقات الاجتماعية:-

والمتمثلة في الطبيعة القبلية للمجتمع الليبي، فالأولوية مازالت للقبيلة قبل أي شيء آخر.

السودان:-

تواجه السودان العديد من المشاكل والتحديات التي أثرت وتؤثر سلباً على التنمية بالبلاد ومنها ما يلي :-

1- عدم الاستقرار في الكثير من أجزاء البلاد نتيجة للحروب التي تشنها القوات المتمردة بين الحين والآخر (دارفور، جنوب كردفان،النيل الأزرق).

2- صراع القوى السياسية السودانية، إذ لا توجد مبادئ متفق عليها بين القوى السياسية لجعل مصلحة البلاد في مرتبة أعلى من المصالح الحزبية والجهوية الضيقة، الأمر الذي يضر بالبلاد.

3- تدهور الأوضاع الاقتصادية.

يعاني السودان كغيره من دول العالم الثالث من ضعف الاقتصاد والديون الخارجية، أضف إلى ذلك الحصار المضروب على السودان منذ تسعينيات القرن الماضي، وكغيره من الدول ألقت الأزمة العالمية بظلالها عليه، فالملاحظ ارتفاع الأسعار، انخفاض في مجال التجارة الخارجية، ارتفاع تكلفة إنتاج المحاصيل الزراعية مع انخفاض أسعار المحاصيل السودانية، وغيرها من المشاكل التي باتت تهدد الإنتاج الزراعي بشكل عام،فضلاً عن فقدان السودان لمورد البترول بانفصال جنوب السودان.

7- التهديدات الخارجية:-

ظل المجتمع الدولي في حالة عداء مع السودان في معظم الفترات فمنذ قيام ثورة الإنقاذ لم تتحسن علاقة السودان مع الدول الفاعلة في النظام الدولي.

المعوقات المشتركة:-

- عدم وجود خطوط نقل برية سهلة تربط المنطقة الحدودية في البلدين.
- السياسات المتقلبة في البلدين، مثل أن تقوم إحدى الدولتين بفتح قضايا خلافية في وقت هي في أشد الحاجة للتعاون وتحسين العلاقات.
- لا توجد خطط إستراتيجية واضحة ودراسات كافية للاستثمارات المشتركة بين البلدين.
- الزيادة في عدد السكان في كلا البلدين في مقابل ندرة الموارد المتاحة.
- عدم مشاركة المجتمع المدني في البلدين في وضع الإستراتيجيات وتنفيذها.
- عدم تبادل الموارد بين الدول الأمر الذي من شأنه أن يحقق الأمن الغذائي النسبي.

والأمن الغذائي النسبي يعني قدرة دوله أو مجموعة من الدول على توفير السلع والمواد الغذائية كلياً أو جزئياً، كما يعرف الأمن الغذائي النسبي أيضاً بقدرة قطر أو مجموعة أقطار على توفير

احتياجات مجتمعهم أو مجتمعاتهم من السلع الأساسية كلياً أو جزئياً، وضمان الحد الأدنى من تلك الاحتياجات بانتظام.

الوضع الليبي بعد الثورة :

قامت الثورة الليبية بتاريخ 17/فبراير 2011م وهو عام الربيع العربي كم يحلو للمحللين تسميته، ونسبة للقمع الذي مارسته حكومة القذافي على الثوار، ولضعف الموقف العربي، تدخل حلف الناتو بحجة مساندة الثوار، وتلى ذلك العديد من الأحداث التي وصلت اليوم إلى ما يقرب النهايات، ولكن ليبيا أضحت في حاجة لبناء جديد بسبب الدمار الذي أصاب كل مرافق الحياة بها. فبعد الثورة وذهاب القذافي ستكون ليبيا في حاجة للتعاون مع دول الجوار لإصلاح ما أفسده القذافي وما دمره حلف الناتو، (وإن كان الكثير من المحللين يرون أن ليبيا بعد القذافي ستكون بحاجة للتقوقع داخلياً لتحقيق التنمية في البلاد)، فحلف الناتو دمر الكثير إن لم يكن كل المواقع العسكرية بل والمطارات في ليبيا، كما سيكون على ليبيا دين مستحق للناتو يجب العمل على قضائه، وهو عبارة عن تكلفة العمليات التي قام بها الحلف.

هذا فضلاً عن أن الوضع في ليبيا بعد انجلاء الوضع الراهن،سيكون فرصه لتدخل الشركات متعددة الجنسيات والمنظمات الدولية العاملة في مجال حقوق الإنسان،بحجة إصلاح ما أفسدته المواجهات بين الثوار وكتائب القذافي، وأغلب هذه الشركات تأتي ومعها أجندة تخدم مصالح دول أجنبية، وهذا الوضع يجب أن يستغل من قبل الدول العربية وفي مقدمتها دول الجوار، لتقوم بدورها الفعلي بهدف المساهمة في إعادة الأوضاع إلى طبيعتها وتحقيق التنمية وتحسين ما أفسدته كتائب القذافي، وحلف الناتو.

مستقبل العلاقة مع ليبيا:- قبل أن نضع تصوراً لعلاقة مع ليبيا لا بد من الوقوف على البيئة الإستراتيجية المؤثرة على الأوضاع في ليبيا والتي تتشكل من ثلاث محاور:-

1- البيئة الدولية.

2- البيئة الإقليمية.

3- البيئة المحلية.

أولاً: البيئة الدولية

الدول المؤثرة في النظام العالمي ما يهمها من ليبيا أو غيرها من الدول أمرين –النفط والأمن، فالمصالح هي التي تدير عملية العلاقات الدولية وليس شيء آخر.

فالولايات المتحدة مثلاً وكذلك إسرائيل ما ترجوه هو أن تكون الحكومة التي ستخلف للقذافي موالية لها لتضمن استمرار النفط ولتتأكد من عدم مساس الحكومة الجديدة بأمن إسرائيل.

فرنسا تعتبر هي اللاعب الأساسي في ليبيا وتهدف الإدارة الفرنسية لتحقيق أكبر قدر من المكاسب، وحتى ينجلي الوضع الراهن في ليبيا هاهي فرنسا تطالب بعدم التعرض للقذافي خارج ليبيا، لذا يتوقع منها الضغط على الحكومة الجديدة وعدم قبولها بسهولة.

إيطاليا باعتبارها المستفيد الأكبر من خطوط الأنابيب البترولية من مستعمرتها السابقة ليبيا، ولها نفوذ وقوة اقتصادية بها لا تتوجس من ذهاب القذافي لأنها تضمن أن علاقاتها مع ليبيا ستستمر مع أي حكومة ثانية وإن كان بعض المحللين يرون أن موقفها ينبع من كونها لا تمتلك القوة المؤثرة في المجتمع الدولي كالدول الأخرى.

أما روسيا فهي أكثر الدول المتضررة من ذهاب القذافي الذي كان حليفاً وتلميذاً نجيباً في المدرسة الاشتراكية.

الصين باعتبارها دولة أصبح لها نفوذ وقوة اقتصادية منافسة للولايات المتحدة الأمريكية موقفها في القضية الليبية غير واضح وذلك لأنها بين فكين – فهي تخشى على نفسها من قضية حقوق الإنسان، وتخشى أن تصنف كداعم للدكتاتوريين في العالم.

إسرائيل تعلن إنها ضد القذافي ومع الثوار إلا إنها مع القذافي وكانت تحرص على بقائه ولكنها تسعى لمصلحتها فإذا سقط القذافي لا تمانع شريطة أن تأتي خلفاً له حكومة موالية، خاصة وان فقد مبارك في مصر سيؤثر جداً على الوجود الإسرائيلي في المنطقة.

2- البيئة الإقليمية:-

– مصر وتونس موقفهما واضح مع الثورة باعتبار الثورات قامت في كليهما بل وهما مصدر وملهم الثوار الليبيين.

– الجزائر تقف مع القذافي إلى حد كبير خاصة وان القذافي داعم للجزائر في خلافها مع المغرب في قضية الصحراء

- تشاد رغم أن القذافي كان يأمل في الدعم التشادي إلا أنها ورغم الضغط الفرنسي عليها لا تستطيع أن تقف إلا مع التغيير، (ولعبت الإتفاقية الثنائية مع السودان دوراً في تحييد ووضوح الموقف التشادي).

- السودان من مصلحته وحكومة الإنقاذ ذهاب القذافي الذي لم يترك فرصة لدعم معارضي الحكومة السودانية إلا واستغلها، ودعمه للتمرد في دارفور واضح ومعلن، بل حتى في قضية جنوب السودان كما ذكر سابقاً كان داعماً للحركة الشعبية، ومشجعاً للانفصال.

3-البيئة المحلية:-

المجتمع الليبي مجتمع قبلي منغلق جداً، ومن الصعب الجزم بالولاء لأي جهة خلاف القبيلة، فاللجان الثورية التي كونها القذافي نفسها لا يضمن ولاءها المطلق،والمجتمع المحلي الليبي بعد ذهاب القذافي يتكون من:-

- الثوار.
- الإسلاميين المشاركين في الثورة.
- القوميين العرب، وهم مجموعة ليست بالقليلة وإن كان القذافي لم يعطهم الحرية للعمل، في إطار سعيه ليكون نافذاً وله دور في المحيط الأفريقي أكثر من اهتمامه بالعرب.

مستقبل العلاقات السودانية الليبية :

هناك سيناريوهات متوقعه في ليبيا لما بعد القذافي،أولى هذه السيناريوهات:-

- الحل السياسي بأن تقوم حكومة مختلطة يشارك فيها عناصر من القذافي والإسلاميين برئاسة مصطفى عبد الجليل رئيس المجلس الانتقالي.

- حكومة انتقالية لفترة غير محدده، وهذا الاحتمال ضعيف إذ يحدث دائماً في الدول التي بها أحزاب حيث تقوم الحكومة الانتقالية بالتحضير والإشراف على انتخابات تتنافس فيها الأحزاب السياسية، لتنتقل السلطة لمن يحصد أصوات أكثر وفي حالة ليبيا لا توجد أحزاب ومن الصعب أن تكون هناك أحزاب قوية ومتمسكة بمبادئ حزبية في الوقت القريب وذلك لطبيعة التركيبة السكانية في ليبيا إذ تغلب القبلية على القومية.

- حكومة مختلطة من عناصر ثلاث (القبائل، الجيش، بقايا اللجان الثورية)، وهذا هو السيناريو المرجح للتطبيق استناداً إلى الطبيعة الاجتماعية الليبية.

بغض النظر عن السيناريوهات المتوقعة، السودان يجب أن يكون قريب من الوضع في ليبيا، فما قام به حلف الناتو في ليبيا، بحجة مساندة الثوار جعلت ليبيا في حالة دمار كامل في البنية التحتية وفي صناعة البترول، فضلاً عن كونها ليس بها مؤسسات سيادية وعمل إداري وتنفيذي منظم، مما يعني أن نجاح الثوار سيواجه بتكوين دولة من جديد، وهذا ما تتسابق عليه الدول الغربية فهي حريصة على لعب دور في ليبيا بعد الثورة لعلمها بالمصالح التي يمكن أن تحققها من وراء ذلك، فلماذا لا تقوم الدول العربية خاصة الأفريقية (مصر السودان ودول المغرب) بالدور المنوط بها ؟، فبعد هذه الدول عن الساحة الليبية سيعطي الغرب الفرصة لتشكيل وتطبيع الحكومة الجديدة. وليس بالبعيد أن يأتي الغرب بقذافي آخر في ظل الغياب العربي عن الساحة الليبية.

هناك عوامل مشتركة تسهل على السودان التدخل والعمل مع الإدارة الليبية مهما بعدت أو قربت وجهات النظر بينهما إذا ما تم توظيفها وهي:-

- الخصائص البشرية المشتركة.
- الثقافة العربية الإسلامية.
- الأفريقانية.
- الموقع الجغرافي.
- نفط العوينات.
- الأراضي الزراعية السودانية الصالحة للزراعة، فليبيا تستورد الاحتياطيات الغذائية من الخارج (الأمن الغذائي).
- المياه (نهر النيل)، فالمياه تشكل عمق إستراتيجي لليبيا، مشروع الحوض النوبي العظيم تحت الصحراء السودانية متاخماً للحدود الليبية، يمكن إنفاذه بتمويل ليبي.

إذا تم تفعيل واستغلال هذه العوامل، خاصة وان الحكومة التي ستخلف القذافي لابد ستكون على علم بتصرفات القذافي في المحيط السوداني وكيف عمل على زعزعة الاستقرار في السودان عدة مرات.

هذا فضلاً عن أن مكونات المجتمع الفاعلة في ليبيا بعد القذافي والتي سبق ذكرها، جميعها يمكن أن تتفق مع السودان (حكومة أو شعب) وتتقارب وجهات النظر بينهم، فرئيس

المجلس الانتقالي مصطفى عبد الجليل يحفظ للسودان موقفه من الثورة كما صرح بذلك لوزير الخارجية السوداني على كرتي، أضف إلى ذلك أن خليل إبراهيم (المطلوب في السودان) أصبح مداناً في ليبيا لوقوفه مع القذافي وقتله لليبيين.

وأهم وسائل التقارب بين الدول في العالم هو المصالح المتبادلة، فعلى السودان أن يخرج من نظرة الأخوة والتقارب وكل المعطيات العاطفية الأخرى لينظر لمصلحته مع ليبيا،والتي كانت دائماً خلال السنوات المنصرمة عن طريق الشقيقة مصر، حيث ظلت تلعب دور أساسي في علاقة السودان بليبيا، ولا يقصد بذلك إقصاء دور مصر التي يرجى منها الكثير بعد الثورة،ولكن على السودان أن يبدأ في وضع إستراتيجية واضحة الرؤية والأهداف في علاقته مع ليبيا بدون وسيط ثالث، فالعناصر التي تعطي مصر حق لعب دور بين السودان وليبيا متوفرة في السودان بصورة أكبر ويمكن للسودان توظيفها لدعم وتوطيد علاقته مع الإدارة التي ستخلف القذافي في الحكومة الليبية، مستغلاً العوامل التي تدعم العلاقة والتي سبق الإشارة إليها خاصة وأن التعامل مع ليبيا تفرضه الظروف المحيطة، ولا يمكن تجاهلها بأي وسيلة.

الملاحظ أن العلاقات الدبلوماسية قليلاً ما كانت تسوء بين الطرفين، فالدبلوماسية السودانية استطاعت أن تبتلع كل هنات القذافي وتصرفاته بشيء من الحكمة ولم تصل مرحلة القطيعة العلنية قط. حتى إغلاق الحدود في فترة من العام الماضي كانت الحكومة تعلن إنه لأسباب ودواعي أمنية وليست قطيعة سياسية، ولم تستدع الحكومة السودانية ووزارة الخارجية سفيرها من ليبيا، أو تدعو القائم بالأعمال الليبي في السودان للاستفسار عن تصرفات العقيد غير المسئولة.

لذا على المسئولين في السودان التركيز على جانبين في غاية الأهمية في العلاقة مع ليبيا في المرحلة المقبلة،لما لهذين الجانبين من فائدة للسودان و لليبيا بعد القذافي خاصة، وهما الاقتصاد والأمن، تدعمهما الدبلوماسية الواعية للوصول لعلاقات متينة مبنية على المصالح بين الطرفين.

أولاً: الاقتصاد :

الاقتصاد يمكن أن يلعب دوراً أساسياً في ظل سياسة المصالح في تقريب البلدين، فالسودان يمتلك أراضي زراعية بمساحات واسعة، ومياه عذبة (من نهر النيل والأمطار والمياه الجوفية) تفتقر لها ليبيا، وهي لديها مخزون من البترول، فيمكن أن يتم استثمار المياه والأراضي

السودانية وبتمويل من عائد النفط الليبي لتأمين الغذاء في البلدين، والأمن الغذائي النسبي كما سبق الإشارة لا يتحقق إلا بتكامل الموارد بين الدول، وبذلك تستطيع الدولتين أن تسدا النقص في هذا الجانب بحيث لا يكون أمر يشغل الحكومات في البلدين لتلتفت للقضايا الأخرى مثل الأمن ومن ثم تستقل بقراراتها عن التبعية والتهديد الذي ظل ملازم لدولنا منذ استقلالها. هذا فضلاً عن الحديث عن وجود كميات من البترول التي لم تكتشف بعد في منطقة العوينات الحدودية بين البلدين، فلماذا لا تكرس الجامعات والمعاهد البحثية في البلدين طلابها للبحث لتتأكد من وجود النفط ومن ثم تعمل على استخراجه.

كذلك يمكن للثروة الحيوانية في السودان أن تلعب دوراً أساسياً في عملية الوحدة الاقتصادية مع ليبيا، ففي السودان لا توجد صناعات في هذا المجال إلا صناعة الجلود، كما أن الاستثمار في مجال الحياة البرية يمكن أن يجذب رأس المال الليبي.

إن التركيز على الجانب الاقتصادي من شأنه أن يقرب بين البلدين، كما يمكن العمل على تحقيق وحدة اقتصادية والتي ستساعد على مواجهة التحديات الخارجية وتملك اقتصاد الدول مزايا التنسيق والتكامل،لأن ضرورة التنسيق بين الدول المتكاملة يعطي الدول ثقل في المحافل الدولية، والمواقف التي تتطلب تنسيق مشترك وموقف واضح، وكل ذلك يعتمد على إرادة حكومات البلاد باعتبارها الفاعلة في هذا المجال وليس الشعوب التي لا شك في رغبتها في الوحدة والتكامل. وحتى تصل علاقة السودان مع ليبيا لمرحلة التكامل التام يجب وضع صيغة للشراكة الاقتصادية بين البلدين تسعى الدولتين لتحقيقها، والشراكة الاقتصادية بين الدول قانوناً تعني عقد تلتزم بموجبه الدول الموقعة عليه بان تسهم كل منها بمشروع مالي، بتقديم حصة محددة من مال أو عمل، لاقتسام ما ينتج عن هذا المشروع من ربح أو خسارة.

فهي علاقة قائمة على التقارب والتعاون المشترك من أجل تحقيق المصالح والأهداف المشتركة. والسودان وليبيا في أشد الحاجة للتكامل والشراكة الاقتصادية بينهما خاصة في ظل التطورات التي تشهدها البلدين والعالم العربي المحيط.

ثانياً: الجانب العسكري والأمني:-

أثرت الحدود المفتوحة بين السودان وتشاد وليبيا في تعميق وتصعيب مشكلة التمرد في دارفور، التي كان لها أثر كبير في مجرى العلاقات السودانية الليبية، خاصة مع إصرار القذافي

على دعم وإيواء من تراهم الحكومة السودانية مصدر قلق على الاستقرار والأمن في البلاد، ولعبت إتفاقية الطائف بين السودان وتشاد دوراً كبيراً في كبح التمرد والانفلات الأمني الذي عانت منه دارفور مما مكن من الوصول إلى توقيع إتفاق الدوحة مع بعض الحركات المسلحة، فحري بالسودان أن يدق في نفس الوتر في علاقته مع ليبيا. خاصة وأن مشكلة الحدود مع ليبيا ظلت تؤرق الحكومات السودانية منذ عهد الرئيس الأسبق جعفر نميري، في ظل تطلعات القذافي وتدخله المستمر في الشأن السوداني.

تقدم الورقة مقترح شبيه بالاتفاقية والشراكة الاقتصادية ولكن في الجانب **الأمني**، والسودان سبق أن وقع إتفاقيات أمنية مع مصر وصلت لحد الإتفاق على تكوين **وزارة دفاع** مشتركه وإن لم تنفذ، والاتفاقيات الأمنية مع تشاد أتت بثمارها كما سبق الذكر.

تصور للاتفاق الأمني:-

- الإتفاق على عدم دعم المعارضين من الدولتين.
- تسليم المعارضين السودانيين الموجودين في ليبيا والمشتبه بهم للسودان.
- تأمين الحدود المشتركة بقوات مختلطة من الدولتين.
- العمل على نشر نقاط للمراقبة على امتداد الحدود.
- وضع آلية لتقييم عمل القوات المشتركة ومراجعتها مرتين أو ثلاث مرات في العام.

لتفادي السلبيات وتدعيم الإيجابيات، وبحضور وزراء الدفاع وقيادة القوات المشتركة من الدولتين.

- إقامة مشاريع خدمية واستثمارية في المناطق الحدودية التي تستغل من قبل المشاركين في عمليات الهجرة الغير منظمة.
- البحث والاهتمام بموضوع نفط العوينات، وما يمكن أن يحققه مثل هذا المشروع من أمن واستقرار للمنطقة الحدودية، فضلاً عن العائد الاقتصادي.

هذه المشاريع والاتفاقيات الأمنية والاقتصادية إذا تم وضعها بين السودان وليبيا من شأنها أن تحقق الكثير من الفوائد للبلدين، فجل اهتمام المواطن وطلبه من الحكومة أن توفر له الأمن والغذاء وهو ما ستوفره المشاريع الحدودية الخدمية والأمنية، مما سيقلل من الهجرة بالطريقة العشوائية ويضمن استقرار المواطنين ويقلل إن لم يمنع التسلل والتمرد وغيرها من التصرفات

التي لا تبدر من شخص توفرت له العيشة الكريمة والأمن. ويمكن الوقوف على نتائج الاتفاقيات الأمنية مع تشاد ومدى تأثيرها في تحقيق استقرار المنطقة الحدودية بين البلدين.

إذا تمكن السودان من تحسين العلاقة مع ليبيا،وصولا لتكامل اقتصادي واتفاق أمني، سينعكس ذلك على وضع البلدين في المحيط العالمي والإقليمي، خاصة وأن وجهات النظر قربت نوعاً ما مع الثوار فعلى سبيل المثال أصبحت حركة العدل والمساواة مطلوبة من قبل الدولتين للعدالة مما سيوفر أرضية للتعاون الأمني،هذا مع الأخذ في الاعتبار إطلالة ليبيا على البحر المتوسط وإطلالة السودان على البحر الأحمر، وتأثير الدولتين على الجوار العربي والأفريقي، إن هذا التكامل والتنسيق إذا ما اتفق عليه سيدعم من سيادة البلدين ومواقفهم في القضايا الدولية والمحلية والإقليمية بما يتماشى مع مصالحهم وما يلي ذلك من مصلحة عربية وأفريقية. بل قد يكون هذا التعاون إذا ما توفرت له الإرادة الحقيقية دافعاً لتعاون عربي وأفريقي ظل الكل ينادي به بدون أن يجد أذناً صاغية من السياسيين.

النتائج :

- ليبيا لم تكن تعمل بسياسة وإستراتيجية واحدة في علاقتها مع السودان طيلة فترة القذافي، فمن ناحية تدعم المعارضة السودانية، ومن ناحية أخرى تفتتح المشروعات الخدمية والاستثمارية في السودان
- حاجة ليبيا للعلاقات الطيبة مع السودان قد تكون أكبر من حاجة السودان لهذه العلاقة (المياه والأراضي). وأكبر فائدة للسودان من ليبيا قد تكون طي ملف الدعم الليبي للمعارضة.
- سلام دارفور يوفر الاستقرار للسودان وليبيا.
- التعاون السوداني الليبي تفرضه الظروف الجغرافية والتاريخية وحاجة السكان.
- ليبيا والسودان يمثلان ضلعي مثلث ضلعه الثالث مصر.

التوصيات:

1- على الدبلوماسية السودانية العمل بنفس إستراتيجيتها في التعامل مع ليبيا (إستراتيجية النفس الطويل).

2- ضرورة بناء الثقة بين إدارة البلدين.

3- تأكيد الرغبة والإرادة للوحدة والتعاون بين البلدين.

4- إشراك الجماهير في كل مراحل الوحدة الاقتصادية مع ليبيا ابتدءاً من وضع التصور مروراً بالتنفيذ وصولاً لجني ثمار الوحدة.

5- العمل على نشر ثقافة التكامل مع ليبيا.

6- الاهتمام بالبعد الثقافي والاجتماعي في العلاقة بين البلدين

7- توجيه الإعلام الليبي والسوداني لاحتواء أي أزمة بين البلدين بدلاً من تأجيجها.

8- تشجيع الباحثين والمهتمين للبحث في مجالات التكامل بين البلدين خاصة في الجانب الاقتصادي.

9- التركيز على الأهمية الإستراتيجية للبلدين في الخارطة الإقليمية والدولية.

10- العمل على إقامة طرق برية حتى لا تكون الصحراء عامل انفصال وتباعد بين الدولتين.

المراجع:

1- علي سالم شتوان، الجماهيرية العظمى -مسيرة التحدي والإنجازات 1969-2004م بدون تاريخ.

2- الشبكة الدولية للمعلومات.،الإنترنت

3- تحرير حسين سيد مراد، أعمال المؤتمر الدولي حول الشراكة المصرية الليبية السودانية، مركز الدراسات الأفريقية،جامعة القاهرة.

4- مقابلات مع عدد من الشخصيات التي عملت في ليبيا